

المجتمع الإسلامي وبناء الدولة المدنية الحديثة

أ.د. أحمد عبد الكريم حلواني*

إن عملية ربط النصّ القرآني بواقعه مع ملاحظة العامل التاريخي، ومشكلة تطابق النصّ القرآني الثابت، مع الواقع المتغيّر زماناً ومكاناً، تؤكّد أهمية البحث في هذا الموضوع في زمن المتغيرات التي تعيشها البلدان العربية والإسلامية في إطار محاولة استعادتها لبنائها الحضاري وردم الهوة بين الواقع المتخلّف الذي تعيشه، والحالة المتطوّرة للعالم الغربي أو لعالم الحضارة الغربية، مع إيجاد قنوات تواصل عولمي حضاري ايجابي تنفّي فيه الأفكار الاستعمارية والهيمنة القطبية.

حين ربطت بين عملية ربط النصّ القرآني بواقعه مع ملاحظة العامل التاريخي، وبين حالة الحراك الشعبي الجاري في منطقتنا، قصدت الوصول إلى نقطة أساسية تتمركز في الفهم المقاصدي لروح الإسلام، كما جاءت في القرآن الكريم، وسيرة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، ولروح الديانات السماوية بوجه عام.

فالمتعارف عليه هو أنّ الديانات عموماً نزلت لتحقيق غاية أساسية في تربية الإنسان وعلاقته بمجتمعه ومحيطه، وليست الغاية في مفهوم عبادة الخالق إلّا المثل والنموذج والصفاء للوصول إلى الأفضل في هذه التربية. إذ إنّ الخالق ليس بحاجة إلى تكبيره وتعظيمه بالمعنى المباشر والضيق. إنّما الغاية هي في المعنى الأكبر من حيث التفتّح للأعلى والتمثّل بالأعظم والعمل بمقتضاه.

* أستاذ الإعلام والحضارة العربية والإسلامية، جامعة دمشق.

ومن هنا نستطيع التوقف عند موضوع التربية الإسلامية للفرد والمجتمع وفق مقتضيات الواقع ومستجداته المحلية والعالمية، وهو ما يدور بشأنه نقاشات ساخنة في غالبيتها أدّت وتؤدي إلى حالات اضطراب وتنافس لا جدوى منه في حال عدم وجود أرضية مشتركة للفهم المقاصدي للدين، واحترام الرأي الآخر (ضمن مفهوم المواطنة والإنسانية المشتركة) ووفق ما خلقها الله تعالى ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾.

فالنزعة الإنسانية، أو الأنسنة، وفق "محمد أركون" هي أساس التنوير الفكري الذي ينمو مع التربية الحضارية والإنسانية المستنيرة "التي تخفف من حدة التعصب والأناية، وتجحّمها، فتجعل الفرد قادرا على الانفتاح وقبول الآخر" بدل رفضه وهيمنة الرغبة في استئصاله، كما هو حاصل في المجتمعات المتخلفة والمتعصبة.

لقد وجد المفكرون الإسلاميون عبر التربية الإسلامية والنزعة الإنسانية، في المزج بين التراث الإسلامي والفلسفة الإغريقية ولا سيما عند أرسطو وأفلاطون، مجالا واسعا للتوسع والنقاش وإبداع طرق ومسارات واسعة. نجدها في ما كتبه الكندي والجاحظ والفارابي وابن سينا وابن رشد والرازي.

وإذا كان البحث لا يدخل في تفاصيل علم أصول الدين، أو أصول الفقه الذي وضع أسسه الإمام الشافعي (204هـ - 820م) للمحافظة على صلاحية العلاقة بين الأحكام الشرعية والأوامر الإلهية، وفق شروحات الغزالي والماوردي والجويني والرازي وابن الجوزي عند السنة، وابن بابويه، والطوسي أبو جعفر، والشريف الرضي، والشريف المرتضى، عند الشيعة. والقاضي النعمان، والكرماني، وأصحاب رسائل أخوان الصفا في القرن العاشر عند الإسماعيلية. فهذه التفاصيل أشبعت بحثا ونقاشا من أصحاب الاختصاص، وأتباع المذاهب.

1. نحو تاريخ مقارن للأديان، محمد أركون، دار الساقي 2011م، بيروت، ص 11.

ما أريد أن أركز عليه هو المزاوجة بين حركة التنوير والحداثة وواقع مجتمعتنا الإسلامي.

السؤال المطروح من قبل الكثيرين هو: ما مدى إمكانية أن يكون المرء ديمقراطياً دون أن يكون حداثياً على المستوى النظري؟ وموجبات هذا التساؤل هي أنّ غالبية التيارات السياسية الإسلامية كانت تنظر الى الديمقراطية بكثير من الريبة والتوجّس بحكم أنّها وفق رؤيتهم تحمل شبهة العلمانية والكفر أيضاً، أو معاداة الإسلام من منطلق أنّ غالبية دعاة العلمانية في منطقتنا العربية والإسلامية هم من غير المسلمين أو ممن سمّوا بالمتفرنجين، (خاصة عند بدء لبس الزي المدني الأوروبي)، إضافة إلى أنّ تجربة الانتخابات القليلة من حيث النزاهة والحرية، التي جرت، حملت إلى مواقع السلطتين التشريعية والتنفيذية ممثلين شبه ديمقراطيين، حرصوا على وضع دساتير فتكت روح الاستبداد بكل مبادئها التي وُضعت لتكون حامية للحريات الفردية والعامة، الأمر الذي شوّه معنى الديمقراطية وشكّل عائقاً أمام اعتناقها طريقاً للحياة السياسية، صعب معه تجاوز (الأرثوذكسية الإسلامية) وفق أركون أيضاً، الصارمة والضيقة المتحرّجة.

لقد كان دعاة الفكر العربي الإسلامي في العصر الحديث مشغولين بقضية التحرّر من ربقة المستعمر ودخول عصر النهضة وتحقيق بناء حضاري معاصر، والبحث عن طرق ناجعة لمعالجة مظاهر الوهن. لكنّ هذا الانشغال المتسارع والمتشابك بقضايا متعددة وفي إطار نقص في الوعي العام وضمن جوّ تعليمي محدود، سبّب اعتماداً على أفكار ونظريات من هنا وهناك غير مكتملة الدراسة والتحليل الملائم، كما تمّ الرهان عليها للنهوض والتحرر في ظلّ دعوات تعصّبية

متشجعة لا تمت الى الفكر الحرّ بصلة، لا بل تمّ في سياقها تدمير الكثير من التراث المفيد دون تمحيص أو تحليل، فحصل خلط وصرع كبير أصاب المتدينين بكثير من الأذى

إن الدين يوفّر لكل معتنقيه شعوراً باليقين ناجماً عن الإيمان بعناية إلهية ترعاه وتعتني به وتكفل له تضامناً وحماية.

وفي حال مواجهة المتدين للقمع والظلم، تزداد حاجته إلى أمنٍ نفسي وجسدي، فيبحث عن جماعة تتضامن معه مشكلاً ما يسمى ب (المجتمع الرحيم) ليصير ملاذاً آمناً له، لكنّ طول البقاء داخل هذا المجتمع، نتيجة القمع والخوف تُفقد المتدين تدريجياً حساسية التعامل مع الآخر ومع المحيط، الأمر الذي يشكّل فجوة كبيرة في المجتمع العام يسبب انقسامات مجتمعية وخلافات سياسية وإهداراً في الإمكانيات والكفاءات، وهو ما كان يمكن تجاوزه في نظام حكم ديمقراطي تعدّدي مؤسّس على فكر علمي حر يقبل الآخر بحكم مواطنته وإنسانيته، كما ذكرنا، عبر تربية ديمقراطية تتصف بالصدق والشفافية التي يتصف بها الإنسان المسلم الحق.

الإسلام السياسي كتعبير خاطئ :

لقد ارتفعت شعارات وظهرت مصطلحات وتشكّلت تيارات في خضم البحث عن طريق للخلاص في ظل الظروف التي بيّناها آنفاً، فانتشرت عبارة، الإسلام السياسي، وهي عبارة أثارت الكثير من الإشكالية والمناقشات بين قبول ورفض، حتى أن البعض قاربها مع مفهوم اليهودية السياسية التي تحتل فلسطين والداعية الى يهودية الدولة في إسرائيل.

وإذا كنت أرى أنّ تعبير الإسلام السياسي غير صحيح. فالإسلام دين يؤمن به من يشاء بغير إكراه ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ (البقرة، الآية 256) فيصبح مسلماً يؤمن له الراحة النفسية ومحيطه التعاون الإيجابي والحياة المشتركة السليمة. يفهم معنى النفس اللوامة (بالنقد الذاتي) ﴿وَلَا أَقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ﴾ (القيامة، الآية 2) وصولاً إلى تطوير الأداء وتصحيح العيوب واختيار الطريق الأفضل. لا يهتم بالجزئيات على حساب الكلّيات ولا يحوّل الفروع إلى أصول، أو الخطأ إلى خطيئة، أو الخطيئة إلى كفر. ولا يحوّل السنّة إلى فرض أو المكروه إلى حرام.

في حين أنّ الفكر السياسي هو "فكر المفاجآت غير المتناهية"¹ ذلك لأنه فكر المصالح المختلفة في خضمّ الممارسات السياسية حيث المصالح لا تخضع لمنطق ثابت بحكم تفاعل الاستراتيجيات المتنافسة والمتصارعة من أجل المصالح المختلفة من اقتصادية واجتماعية وسياسية.

كان جورج اورويل كما يذكر في روايته الشهيرة 1984 يُستفّر من شيوع الكذب في تصريحات السياسيين وخطب الزعماء وخداعهم المستمر لشعوبهم، والاستخدام المضللّ للغة، الحرب تسمى سلاماً، والكذب حقيقة، والظلم عدلاً، والديكتاتورية ديمقراطية. والأنكى مما يذكره أورويل، أنّه في ظل نقص الوعي عند الجمهور يصبح كل ما يقدمه الزعماء السياسيون حقائق ثابتة لا يأتيها الباطل، فيتعصّبون لها ويناهضون من يخالفها !

لقد تصدّى الكثير من المفكرين المسلمين لبحث موضوع الدولة والدين، بحكم أنّ الدولة حاجة ثابتة ومطلقة منذ أن دخل المجتمع الإنساني مرحلة الاختلاف وتعقّد الحياة الاجتماعية والاقتصادية وصراعاتها.

1. حركة الإسلام السياسي في ميزان الحداثة - حسن السوسي - كلمن الفصلية المحكمة

والإنسان في مفهوم الدولة ذات الطابع الإسلامي من حيث مجتمعتها المسلم، هو المواطن الصالح الملتزم بعقيدة الإسلام وأركانها وأخلاقياته. يقول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ، وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ....﴾¹

وقوله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾²

وقال تعالى أيضا: ﴿إِذْ جَعَلْنَا خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ﴾³
وقال عز وجل بالموضوع نفسه: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ﴾⁴

فمبدأ خلافة الإنسان على الأرض في حركته الحياتية كلها منسجمة مع مفهوم الاستخلاف الرباني من جهة، ونظرية حكم الناس لأنفسهم وشرعية ممارسة الجماعة البشرية حكم نفسها بوصفها خليفة عن الله بالنسبة للمسلمين.

وإذا كانت مسيرة التاريخ الإسلامي تؤكد أهمية تأسيس الدولة زمن الرسول محمد صلى الله عليه وسلم ومن بعده الخلافة الراشدية ولاسيما خلافة الصديق والخطاب رضي الله عنهما، فإن نظرة موضوعية تحليلية لما تم بعد ذلك بدءا من خلافة عثمان ومرورا بخلافة علي وما رافقها من انقسامات وصراعات، وصولا إلى قيام الدولة

1. سورة البقرة الآية 30، 31، 32.

2. سورة الأحزاب، الآية 72.

3. سورة الأعراف، الآية 69.

4. سورة فاطر، الآية 39.

الأموية. ومسيرة الدولة في المجتمع الإسلامي بعدها طويلة وصولاً إلى العصر الحديث، تبين كلها أنّ بنية نظام حكم الدولة كان يسير وفق مقتضى الحال ومتغيراته، وأن المرحلة الأولى كانت تنمّة طبيعية للنبوة والرسالة، وأنّ مفهوم الخلافة كان يعني خلافة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم في متابعة ترسيخ الرسالة، وما إصرار الحكام بعد الخلافة الراشدية على استخدام لقب خليفة إلاّ للاستفادة من معنى خلافة الرسول وإضفاء الشرعية الإسلامية على حكمهم.

ومن هنا نعود لنوضّح أنّ تعبير الإسلام السياسي تعبير غير موفق وغير صالح، وقد استخدم من قبل جهات معادية للإسلام والمسلمين، خوفاً وتعبساً، لكن هذا التعبير شاع بدون دراسة وتفحص دقيقين. فالإسلام دين ثابت وعام فنحن لا نستطيع القول بالإسلام الصحي والإسلام البيئي أو الاقتصادي مثلاً لأن الإسلام تعرّض للصحة أو النظافة أو البيئة والاقتصاد، إذ يمكن أن نقول الصحة في الإسلام والسياسة في الإسلام وهكذا.

إنّ الرؤية القرآنية تؤسس لحركة الإنسان في الحياة السياسية استناداً إلى مفهوم الخلافة كما وردت من خلال الآيات الكريمة التي أوردناها، كما لحياته الأخلاقية والاجتماعية عموماً، وهو ما يعني أنّ الإنسان هو خليفة الله جلّ وعلا، فهو يتحمّل مسؤولية تمثّل العقيدة الإسلامية وخلائقها تمام التمثّل من صدق وإخلاص ومحبة وصفاء وتعاون وتشارك.. الخ

فالاستخلاف هو للجنس البشري كله وعليه تترسّخ نظرية حكم الناس لأنفسهم وشرعية تأسيس الدولة للنظام اللازم لديمومتها وقيامها بواجباتها المتعارف عليها وفق الزمان والمكان. الأمر الذي يحتمل الإنسان مسؤولية كبيرة في بنیان الدولة وتراصّها وتماسكها،

وهو ما يعني أنّ الإنسان كائن حر، إذ بدون الحرية لا يمكن أن يتحمّل المسؤولية. والمسلم الحق يبتعد عن الإفساد ويعمل من أجل الإصلاح. يقول تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ (الإنسان، الآية 3)

وعليه نستطيع القول أن المطلوب في حالتنا القائمة هو توليد منظومة إسلامية ذات طابع إنساني يتلاءم مع المبادئ الإسلامية، وقابل للتعامل مع المعطيات، وهو ما يستلزم تحرير الدين وعلمائه من هيمنة التيارات السياسية الأيديولوجية، ومن توظيفه لصالح سياساتها وتوجّحاتها.

فالدولة في المجتمع الإسلامي ليست نموذجاً جاهزاً، إنّما هي نتيجة لإرادة حرة لأفرادها وفق آلية قانونية ودستورية يتم الاتفاق عليها بالتراضي، وقد يكون للحراك القائم حالياً في بلادنا الفضل في الوصول إلى هذا التراضي الحر والديمقراطي والمدعوم بأخلاقية الصدق والإرادة الحرة والتعاون الذي يتصف به الفرد المسلم في مجتمعا الإسلامي. وهو ما يعني عدم وجود تصادم أو تنافس بين دولة مدنية بمجتمع إسلامي ودولة حديثة. لأن بناء دولة عادلة وفاعلة في بناء شرعيتها الديمقراطية وتحمل مسؤولية اتخاذ قراراتها المستقل كما أوضحنا هي من أهم مسؤوليات أفراد المجتمع الإسلامي لتحقيق نخضة تنمية شاملة.

إنّ إنتاج علاقة عمودية بين المطلق وهو الله، وبين النسبي وهو العالم الإنساني في داخل نطاق علاقات أفقية تربط الناس بعضهم ببعض أفراداً وجماعات : وفق عبد الإله بلقزيز¹ هي عملية (مماهة) identification بين نموذج السمع والطاعة وبين حركة الفكر والقيم الطبيعية.

1. في ثقافة السمع والطاعة - عبد الإله بلقزيز - صحيفة الحياة - ملحق التراث - في 15-10-2013م

هذه المماهة هي للوقوف في وجه "تنميط الناس وإدخال أفعالهم وتمثلاتهم للعالم والأشياء والعلاقات في أطر أفنومية معلّبة"¹ إن محاولة نشر ثقافة الإنقياد عبر أيديولوجيات عامة عن طريق مؤسسات حزبية عقائدية، سواء كانت علمانية أو دينية والالتزام التنظيمي بتعليماتها، أدت إلى ثقافة سياسية شكّلت إشكالات كبيرة مهلكة للحياة الإنسانية، وما نهاية الأحزاب الشيوعية في الكتلة الشيوعية التي قادها الاتحاد السوفييتي، وما شكّلته الأحزاب الدينية في أوربة والعالم الإسلامي من مخاطر وكوارث إلاّ دليل على ذلك، فالأيديولوجيا تتناقض في كثير من الأحيان مع الواقع. الأمر الذي يقتضي إفساح المجال لفكر الفرد الحر باتخاذ موقفه وقراره وفق الأخلاقية التي تربي عليها وآمن بها.

إنّ سؤالاً كبيراً يبرز في خضمّ التنافس والصراع القائم بين الأيديولوجيا والحداثة وهو:

إذا كانت الضرورات تجيز المحظورات فهل يمكن للضرورات أن ترتّب على عرش التوجّه السياسي لدى أصحاب التيارات الإسلامية السياسية، فتتحول إلى مبدأ وقيمة ؟

والمحظورات هنا هي ليست في الأفكار الجديدة، إنما هي في الصراع المفضي إلى تخريب المجتمع واقتتاله، بين المتشددين وبين الحداثيين الديمقراطيين.

1. عبد الاله بلقزير، المرجع السابق نفسه.

فإذا كانت الديمقراطية تستند في تحركها إلى فرد حرّ هو خليفة الله في الأرض إيماناً وترية وسلوكاً وأخلاقاً، فإنّ النتيجة ستكون واحدة وفق المبادئ والأهداف المعلنة للطرفين، والخلاف هو في الطريق للوصول إلى المبتغى، وهو ما يؤكّد أهمية العقل العلمي والوعي العام في الوصول إلى المقصد والمبتغى الأساسي الذي هدف إليه الدين وعدم زجّ التيارات السياسية في التفسير والتأويل لصالح توجهاتهم ومصالحهم.

إنّ ما قدّمته عن ضرورة اعتماد الفكر الديمقراطي، لا يعني التخلّي عن التربية الدينية فالدين يميّز بين المطلق والنسبي. لكن الأحزاب الدينية تصبح مثلها مثل الطوائف. تعتمد التعصّب والتشنّج وتلغي الاجتهاد، وتتوجه إلى العنف في كثير من الأحيان. في حين أنّ التنظيمات السياسية بأحزابها هي أمر مختلف تماماً في الفكر الديمقراطي، وعليه فإنّ التربية الدينية تكون عبر جمعيات مدنية أهلية تطوعية، يقوم عليها مؤهلون أكاديميون بمستوى عال، ولعلي في هذا الأمر أدركر بأن الأخوان المسلمين تأسسوا على أنهم جماعة وليسوا حزباً، لكنّ المؤسف أنّ الممارسة تحوّلت إلى حزب، وهو ما شكّل هذه الخلافات والصراعات الناشئة بين التيارين، ولو أنّ الأمر بقي على أساس الجماعة بمفهومها المدني الأهلي الصافي وتركّت الحزبية وفق مبادئ الحياة الديمقراطية التي ذكرناها لكان تفادي الخسائر ممكناً وابتعدنا عن الإشكالات والصراعات الحاصلة ولتم وصولنا إلى حالة التطور الحضاري المسابير لمتطلبات العصر وتعامله الحضاري المأمول. مستذكرين في هذا المجال التغيّرات الحضارية العالمية عبر التاريخ من الإمبراطورية الإغريقية بقيادة الاسكندر المكدوني إلى الإمبراطورية الرومانية والفارسية الساسانية إلى الدولة العربية الإسلامية بمراحلها

المتعددة إلى الفتوحات الإسبانية والبرتغالية والهولندية إلى الاستعمار الفرنسي والبريطاني وتشكيل الكومنولث والفرانكفونية، والاتحاد السوفييتي ودول الكتلة الشيوعية، وإلى انهيارها وطرح أفكار العولمة وتصادم الحضارات ونهايتها إلى ما هنالك من طروحات إلى جانب تطوير ميثاق الأمم المتحدة وانظمتها، ومنظمات حقوق الإنسان وحماية البيئة ومحكمة العدل، والجنائيات الدولية، الخ. كل ذلك يبيّن التغيّرات العالمية وأهمية مسايرة مقتضياتها بعيدا عن التشنّج، واثقا بالنفس ومقوماتها الدينية والأخلاقية في إطار الفكر الديمقراطي الحر والعقل الخلاق.

إنّ مسؤولية الفرد المسلم بمبادئ دينه وأهدافها في مجتمعه ودولته هي في تأكيده على مبدأ الحرية الشخصية ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا﴾ (الأنعام، الآية 99) وفي تحمّل دوره الذي تمنحه إياه القوانين والأنظمة المتطورة والمنفتحة وبالتالي فإنّ من ينتخبه الفرد المسلم الواعي ليمثّله في المجالس التشريعية والتنفيذية سيكون مثله ملتزما بحيث لا تصدر أنظمة مخالفة لقيمه ومبادئه وعقيدته، لكنها في الوقت نفسه لا تقيد الحرية العامة ولا تسير نحو ثقافة الغيبيّات أو السمع والطاعة التي تحدّثنا عنها، ولا تلغي الاجتهاد والمواكبة للتطوّرات والتعامل مع التكنولوجيا الحديثة، وهو ما يؤكّد العنوان المرفوع في الفهم المقاصدي للقرآن الكريم وفق الزمان والمكان. مستذكرا في هذا المجال المبادرات الكثيرة التي قدّمها متنوّرون إسلاميون في العصر الحديث في محاولة تجاوز أسباب الضعف والتخلّف ومن أجل بثّ الحيوية في الحياة العربية والإسلامية وتحقيق نموّها وتقديمها سواء عن طريق المزاوجة بين التراث والحداثة أو عن طريق الترجمة من الفكر الغربي الحديث على خطى الترجمة من الفارسية واليونانية واللاتينية

في العصور السالفة والتي شكّلت حركة نهوض فكري عربي شهد العالم به. (يمكن ذكر بعض الترجمات المشهورة كترجمة : "هكذا تكلم زرادشت" لنيتشة من قبل فيلكس فارس معللاً سبب ترجمته بغاية بث النهضة لسحق مشاعر الذلّ والمسكنة في الحياة العربية، متغاضياً عن إلحاد نيتشه ومناهضته للأديان بالرغم من مسيحية المترجم المعروفة).

والجدير بالذكر هنا أنّ المفكر الجزائري مالك بن نبي وجد في فلسفة نيتشة حلولاً لمشكلات فكرية عند زرادشت، ورأى فيه هادياً للعالم الإسلامي من أجل الدخول في دورة حضارية جديدة كما يقول، مضيفاً إلى ذلك أطروحات المفكر الجزائري أيضاً جمال مفرج في كتابه "قضايا الثقافة الإنسانية في مشروع نيتشة الثوري" والكاظم المغربي محمد أندلسي في دراسته "نيتشة وسياسة الفلسفة"، والتونسي نور الدين الشابي (نيتشة ونقد الحداثة). إضافة إلى جهود عبد الرحمن بدوي وفؤاد زكريا في تقديمهم لخلاصة الفكر الأوربي الحديث قصد إحداث ثورة روحية في الفكر العربي والإسلامي، مع عدم إنكارنا لجهود الأئمة والمشايخ الكبار في كل العالم الإسلامي في هذا المجال، والتي تعرّض لها الكثير من الأساتذة الباحثين في دراساتهم وأبحاثهم حين دراسة إنتاجهم ودورهم : الشيخ الإمام محمد عبده، الشيخ عبد الحميد بن باديس، الشيخ الإبراهيمي وغيرهم كثير.

ونستطيع أن نضيف أسماء معاصرة أخرى منها طه عبد الرحمن ومحمد عابد الجابري ومحمد أركون الذي رجعنا إليه والجل طویل ولعل شبابنا الطموح والواعي يكون إحدى حلقاته الحالية أو المستقبلية بعون الله.